

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة
تطبيقية على مصر د/ سلوى محمود أبو ضيف أحمد

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة تطبيقية على مصر

الدكتورة / سلوى محمود أبو ضيف أحمد (*)

المستخلص

لقد حظيت العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتنمية الاقتصادية وما يصاحبها من تغيرات هيكلية على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لا تزال الأدلة على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التغيرات الهيكلية تحتاج لمزيد من الدراسة. الهدف من هذه الدراسة هو قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد المصري على مدى الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٧). وباستخدام منهج اختبار التكامل المشترك واختبارات السكون أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ذا تأثير إيجابي معنوي إحصائياً على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري ولصالح القطاع الصناعي. كما أوضحت الدراسة أن تهيئة المناخ الاستثماري والاستقرار السياسي قد تجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري.

(*) مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر

إيميل: salwadeif@yahoo.com

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر - التغيرات الهيكلية - التنمية الاقتصادية - مناخ الاستثمار في مصر - نموذج التكامل المتناظر - اختبارات جذر الوحدة.

Abstract

The theoretical relationship between foreign direct investment (FDI) and economic development and the accompanying structural changes have been widely recognized in the Economic literature and applied studies in recent years. However, evidence of the impact of FDI on structural changes still needs further studies. The objective of this study is to estimate the effect of foreign direct investment on structural changes in the Egyptian economy over the period (1977-2017). Using the co-integration testing methodology and the unit root tests, The results indicate that foreign direct investment had a positive and statistically significant impact on the structural changes in the Egyptian economy and for the industrial sector. The study shows that the improvement of an investment climate and political stability may attract more foreign direct investment flows to the Egyptian economy.

Key words: Foreign Direct Investment-Structural changes- Economical Development-Investment Climate in Egypt - Co integration Model- Unit root tests.

مقدمة

لم تكن العديد من حكومات البلاد النامية ترحب كثيراً خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية الى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول. ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى عديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماماً بالغاً لفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أسواقاً جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة.

وفي مطلع الثمانينات من القرن الماضي ومع تصاعد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وما صاحبها من تعثر في السداد، واهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير من الدول النامية، ومع ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي من أسعار الفائدة، وفترات السماح ومدد سداد القروض والضمانات اللازمة، وتعرض كثير من الدول النامية إلى الضغوط المفروضة من منظمات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، توجهت معظم هذه الدول إلى التنافس حول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للاقتراض الخارجي تجنباً للقيود التي تفرض على مثل هذه التدفقات، ومن هنا أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجالاً واسعاً للمنافسة والصراع بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولقد دعم ذلك اتجاه العديد من الدول نحو التحول السوق الحر لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

وتعزى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمصر إلى تراجع معدلات الادخار المحلية وانخفاض التراكم الرأسمالي وبالتالي تزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي. ومن هنا أصبح هذا التمويل الخارجي هو البديل الأفضل للقروض والمنح والمعونات المترجمة من جانب الدول والمنظمات الدولية ومنفذاً هاماً لاستيعاب قدر كبير من العمالة وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة. كما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر محركاً أساسياً لنجاح العملية التصديرية، نظراً لما يصاحب تدفقات رؤوس الأموال من نقل للخبرات في الإدارة والتكنولوجيا الحديثة مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة بما يؤدي في النهاية إلى ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يقوم بتحفيز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

مشكلة البحث:

لقد عانى الاقتصاد المصري من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية عديدة مما كان له الأثر في تفاقم أزمات كثيرة علي الصعيدين المحلي والدولي من الفقر والبطالة وتفاقم المديونيات الدولية، بالإضافة الى فشل القطاع العام في إدارة المؤسسات الاقتصادية...، وكل هذه العوامل وغيرها أجبر الحكومة المصرية على القبول بشروط المؤسسات الدولية وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذي يركز على مقترحات تدعيم القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتدعو لتهيئة البيئة المناسبة لهما.

ولقد سعى الاقتصاد المصري جاهداً لتحسين وتوفير المناخ المناسب للاستثمار باعتباره المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توفير التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف التوسع في القاعدة الإنتاجية والخدمية وما تتيحه من فرص لزيادة الإنتاجية ورفع معدل القيمة المضافة وامتصاص البطالة وزيادة الدخل ومحاربة الفقر.

وقد بلغ معدل نمو قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر ٢٥, ٢٠٪ خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) لتحتل مصر المركز ٣٨ (من ٢١١ دولة) بقيمة ٨, ١ مليار دولار تمثل ٤٦, ٠٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية عام ٢٠١٦ مقارنة بالمركز ٦٩ عالمياً بقيمة ٥١٠ مليون دولار تمثل ٠٧, ٠٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية عام ٢٠٠١.

ولقد شغل موضوع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر اهتمام المسؤولين وواضعي السياسات خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة حيث رأوا فيها حلاً لمشاكل الاقتصاد المصري وتحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق. ولتحقيق هذا الهدف اهتمت الحكومة بتهيئة المناخ العام والأطر التشريعية والتنظيمية وإعداد البنية الأساسية لاستقباله. وبعد أن كانت هناك مجالات محددة يمكن للاستثمار الأجنبي أن يعمل فيها^(١) تم بالتدريج فتح كل المجالات والقطاعات تقريباً أمامه ليعمل

(١) نص عليها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

دون قيود واستثناءه من الخضوع لكثير من التشريعات والقواعد^(١). كما نص قانون الاستثمار الجديد لعام ٢٠١٧ على معاملة الاستثمار الأجنبي معاملة الاستثمار المحلي وتمتعه بكافة المزايا الجديدة التي جاءت بها التغيرات الجوهرية في القانون الجديد^(٢).

ولقد نتج عن هذا الاهتمام جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اهتمت شركات دولية النشاط إلى ممارسة نشاطها في مصر ليس فقط باعتبارها سوقا واسعة ولكن باعتبارها مركزاً إقليمياً واستراتيجياً هاماً خاصة مع اتساع نطاق الخصخصة واتساع المجالات التي يمكن لرأس المال الأجنبي العمل فيها. الأمر الذي يجعل من الضروري إعادة بحث موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتعرف على اتجاهاته خلال السنوات الأخيرة من ناحية، ثم تحليل أثر هذا النوع من الاستثمار على الأبعاد المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بجانب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري وذلك من خلال تحليل نوعية الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى مصر وكيفية تأثيرها على هيكل الاقتصاد المصري.

أهمية البحث

إن موضوع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر أصبح من الموضوعات الهامة المرتبطة بتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،

(١) حصر قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المجالات التي تسري عليها أحكامه، ثم أجاز لمجلس الوزراء إضافة مجالات أخرى "تتطلبها حاجة البلاد".

(٢) قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

وخلق مزيد من فرص العمل، وتقليص الفقر، بالإضافة الى الحاجة الماسة
للأساليب التكنولوجية الحديثة. لذلك برزت أهمية البحث في النقاط التالية:

١- تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي وتهيئة البيئة المناسبة
لجذب مزيد من تلك الاستثمارات لتنشيط ودعم القطاعات الاقتصادية
المختلفة.

٢- إلقاء الضوء على حقيقة الجوانب المتعلقة بملامح قضية الاستثمار
الأجنبي المباشر والمبررات المنطقية التي تضطلع بها والدور الذي يمكن أن
يؤديه في ظل عمليات الإصلاح الاقتصادي.

٣- تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث تغيرات هيكلية
في الاقتصاد المصري وتغير الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية لدعم جهود
التنمية الاقتصادية في مصر.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى إعادة النظر في تدفقات الاستثمار الأجنبي
المباشر لمصر خلال العقود السابقة، وذلك بالبحث حول تأثير تلك التدفقات
على الجوانب المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية في مصر، وخاصة جانب
التغيرات الهيكلية، وكيف كان لذلك النوع من الاستثمارات الحاق تغيرات
هيكلية بقطاعات الاقتصاد المصري كان من شأنها زيادة معدلات التنمية
الاقتصادية وفقاً لما أوصت به النظريات الاقتصادية المختلفة والكتابات
البحثية بالتطبيق على حالات دول أخرى. أي أن الدراسة في ظل فروضها
العلمية تسعى إلى التعرف على:

أ- عرض وتحليل استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر. فمصر تحتاج الى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق مزيد من فرص العمل، وتقليص الفقر، بالإضافة الى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة.

ب- دراسة أهم محددات مناخ الاستثمار في ظل التغيرات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي باعتبار أن هذه المحددات صادرة عن مراكز أبحاث ومعاهد علمية متخصصة وتطبق على كل بلدان العالم.

ج- قياس العلاقة السببية بين حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري.

فرضية البحث:

تماشياً مع أهداف البحث في دراسة الأثر المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث تغيرات هيكلية جذرية في الاقتصاد المصري، تمت صياغة فرضية البحث على النحو التالي:

«لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لمصر تأثير إيجابي وفعال في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد المصري».

منهج البحث:

للتحقق من فرضية البحث تكمن الرؤية في ضرورة استخدام أكثر من منهج من مناهج البحث، مثل منهج التحليل الوصفي، والمنهج الإحصائي الكمي. وبالتالي يعتمد منهج الدراسة على خطوتين: تهتم الخطوة الأولى بتحديد مفهوم الاستثمار ومحددات ومناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

والعلاقات النظرية بين الاستثمار الأجنبي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد. كذلك يتطلب المنهج التحليلي استعراض وتلخيص الأدبيات الاقتصادية التي أبرزت الدور الهام للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية والنمو وخصوصاً في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد. ويتم ذلك بالاطلاع على المصادر والمراجع المكتبية (أبحاث ومقالات وتقارير.....) ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة للدراسة. أما الخطوة الثانية فتتمثل في القياس الكمي لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر على إحداث تغيرات هيكلية جذرية في هيكل الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٧م. ويتم ذلك بتكوين نموذج كمي لقياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر وأثرها في التغيرات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد المصري. ويتطلب ذلك الرجوع الى المصادر الثانوية للمعلومات كالتقارير، والنشرات الصادرة عن الدوائر والوزارات والجهات الرسمية، ذات العلاقة بموضوع البحث. وسوف يتم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٧م بينما سيتم قياس التغيرات الهيكلية بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠١٠م خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٧م.

التأصيل النظري والدراسات السابقة (الاطار النظري للبحث)

لقد لعب التراكم الرأسمالي والاستثمار الدور المحوري في نظريات النمو والتنمية الاقتصادية. كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً عالمياً كبيراً وأصبح يمثل أداة التمويل التي تتنافس الدول النامية على استقطابها من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات وتهيئة البيئة الاستثمارية لاستقبال

هذا النوع من الاستثمار. مما جعل دراسة الآثار المترتبة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية تحظى باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي التنموي وكل من الدراسات النظرية والتطبيقية.

ولقد انقسم الكتابات حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومسألة تأثيره على التنمية الاقتصادية الى فريقين. يرى الفريق الأول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في اقتصادات الدول النامية. بينما يرى البعض الآخر البعض الآخر أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يعد سلبياً. ويمكن تناول بعض أمثلة الدراسات التي قدمت حول الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية بشقيها الكمي (معدل النمو) والكمي (التغيرات الهيكلية) في الجزء التالي.

فتستهدف دراسة (مفضى، ٢٠٠٠) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني والمناخ الجاذب له. ولقد تناولت الدراسة مفهوم الاستثمار الأجنبي مع عمل دراسة تنبؤية بآثاره الاقتصادية في البلدان المضيفة ولا سيما الدول النامية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأردني بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل عملية التنمية لكن بشكل منظم ومخطط وعدم إغفالها لقطاع الزراعة وتركزها في قطاعي الخدمات والصناعة مما أدى الي زيادة الاختلالات الهيكلية بين القطاعات الاقتصادية.

ولقد قام (Lee and Tcha, 2004) بتحليل بيانات السلاسل الزمنية بالإضافة إلى بيانات قطاعية لعدد ١٦ اقتصاد في المراحل الانتقالية وخلال

الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠م) من أجل تحديد التأثير الديناميكي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي. وكانت الدول التي شملتها الدراسة هي: ألبانيا، روسيا البيضاء، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لا تيفيا، ليتوانيا، مولدوفا، بولندا، رومانيا، الاتحاد الروسي، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا، وأوكرانيا. وقد استخدم الباحثان دالة انتاج تمثل حالة ثبات الغلة مع الجحيم $constant\ return\ to\ scale\ production\ function$ لتحليل الحركة الديناميكية لمسارات التوازن في تلك البلدان وتأثير ذلك على كل من الاستثمار المحلي والأجنبي خلال نفس المسار. ولقد توصلت الدراسة إلى أن مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة منخفضة في هذه الاقتصادات؛ وبالتالي فإنهم عرضة لخطر انخفاض الإنتاجية الحدية والتعرض لحدوث الفقر، مما يجعل وجود الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر إلحاحاً. وتشير استنتاجاتهم إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم بشكل أكبر من الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وفي دراسة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على دولة تركيا قام كل من (Gunaydin & Tatoglu, 2005) بتحليل بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية عن تركيا خلال الفترة (١٩٦٨-٢٠٠٢م) باستخدام اختبارات جذر الوحدة واختبارات السببية واختبار Granger. وتشير النتائج التي توصلوا إليها إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا بالإضافة إلى العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين كليهما..

وفي دراسة لـ(صالح، ٢٠٠٥م) تستهدف تحديد مدي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة له بالتركيز على حالة الصين. وقد توصل إلى نتائج أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في مساهمته في تكوين رأس المال الثابت وزيادة الناتج المحلي والصادرات وتوفير التكنولوجيا الحديثة. وكان له بعض الآثار السلبية منها زيادة البطالة وما ترتب عليها من مشاكل اجتماعية خطيرة.

وفي دراسة رغد السعدني (٢٠٠٧م) استهدفت قياس أثر الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التغيرات الهيكلية بالتطبيق على دولتي مصر والمغرب. وقد اعتمدت الدراسة على مزيج من المنهج الوصفي النظري والمنهج التجريبي القياسي لتوضيح الآثار التي ترتبت على سياسة الخصخصة وسياسات الإصلاح الاقتصادي من أجل جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة للدولتين على التغيرات في الهياكل الاقتصادية لها وذلك خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٣م. ولقد توصلت الدراسة الى أن تأثير كل من الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر على عموم السنوات كان تأثيراً ضعيفاً في المتغيرات التي استخدمتها الدراسة لقياس التغيرات الهيكلية لأنها لم تكن معنوية إحصائياً كما كان تأثيرها سلبى في كلا الدولتين.

وفي دراسة (Hailu, 2010) وباستخدام بيانات سلسلة مقطعية panel data في ١٦ بلداً أفريقيًا وتغطي الفترة بين (١٩٨٠-٢٠٠٧م) لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات والصادرات. وتوصل إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات. وبالاعتماد على نموذج

(Sathye,2010) الذى يختبر درجة تأثر النمو بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي GDP، والتضخم، والائتمان المحلي، والإنفاق الحكومي في ٢٢ من البلدان الأفريقية المتقدمة في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧م). وتوصلت نتائجه إلى عدم وجود أثر كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في تلك الدول، وأن على تلك البلدان أن تبحث عن أفضل الطرق بشأن كيفية الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة (Rady;2012) التي تستهدف إعادة النظر في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو. وتعرض العلاقة بين نظرية النمو والاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج التجريبية للآدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتبع منهجية استقرائية لمقارنة النتائج مع وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهمها انفتاح الأسواق وتوافر البنية التحتية وتهيئة المناخ القانوني... الخ من العوامل. كما أرجعت زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الثورة المصرية (يناير ٢٠١١م) إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والذي انخفض بدوره بعد الثورة نتيجة لما عانى منه الاقتصاد المصري من بعض الاضطرابات السياسية. كما أشارت الدراسة إلى أنه على الحكومة المصرية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تهيئة المناخ الاستثماري وكيفية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من آثار ايجابية على الاقتصاد القومي.

وفي دراسة (جيهان السيد، ٢٠١٧م) تهدف إلى قياس أثر الفساد علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الي الاقتصاد المصري في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦م. تم الاعتماد في الدراسة على منهج اختبار التكامل المتناظر أو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) ولقد أوضحت النتائج وجود أثر سالب ومعنوي احصائياً بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه توصي الدراسة بالتحكم في الفساد من أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي دراسة (Elshafie;2017) تستهدف قياس أثر المخاطر السياسية ومزايا توافر الموارد الطبيعية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى مصر. فترى الدراسة أن الحكومة المصرية بحاجة إلى نموذج يساعد على جذب رجال الأعمال للاستثمار في البلاد وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويهدف البحث إلى تقديم نموذج لمحددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. ومن خلال اختبار بعض المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها توافر الموارد الطبيعية في البلاد وأسعار الطاقة العالمية، توصلت الدراسة إلى أنه يتوقع حدوث تأثير إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المصري وفقاً لهذا النموذج. ويمكن مضاعفة الاستفادة من هذا الآثار إذا ما تم تكييفها وتخطيطها من قبل الحكومات كجزء من تخطيطها الاستراتيجي.

المبحث الأول

موضع الاستثمار الأجنبي المباشر من النظرية الاقتصادي

يعد الاستثمار الأجنبي من أهم وسائل تطوير وتنمية الاقتصاد في معظم الدول، خاصة الدول النامية، التي تفتقر إلى وسائل نجاح المشروعات التنموية من الإدارة الناجحة، والأدوات التكنولوجية اللازمة. وبالتالي تسعى تلك الدول جاهدة نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول في الشراكة مع المستثمرين والشركات الأجنبية حتى تستفيد من خبراتهم وقدراتهم الاستثمارية. وللوقوف على الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية عمومًا والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد على وجه الخصوص لابد من الرجوع إلى النظريات الاقتصادية للوقوف على الدور النظري لهذا النوع من الاستثمارات في عميلة النمو والتنمية الاقتصادية. ولذلك يمكن تناول في الجزء التالي أهم الآراء التي وردت في النظرية الاقتصادية بشأن الاستثمار ورؤوس الأموال، ثم التطرق إلى مفهوم الاستثمار عمومًا والاستثمار الأجنبي وأنواعه وأهم مزاياه وعيوبه على وجه الخصوص.

أولاً: نظريات النمو والتنمية

عادة ما يتم الخلط بين مفهوم التنمية الاقتصادية **Economic Development** والنمو الاقتصادي **Economic Growth** باعتبارهما مترادفين في المعنى ويمكن استخدامهما للتعبير عن نفس المفهوم إلا أن هناك فرقاً جوهرياً بين المفهومين.

فتعرف التنمية بأنها «العملية التي يتم من خلالها الحصول علي أقصى ناتج اجمالي ممكن كما أنها تعيد بناء العلاقات الإنتاجية المؤدية لتحقيق العدالة الاجتماعية وبذلك فهي عملية شاملة. أي أنها عملية تشمل نمو في الناتج القومي مصحوباً أيضاً بتغيرات هيكلية جوهرية في الاقتصاد.

أما النمو الاقتصادي فيعرف في معظم الدراسات على أنه ظاهرة التزايد المستمر في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (أو الدخل القومي الحقيقي).

ومن هنا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو جزء من عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وبالتالي يمكن أن يحدث نمو ولكن دون تنمية ولكن لا يمكن أن تحدث تنمية بدون نمو. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تضافر جهود كبيرة للحكومات والشعوب من أجل إحداث عملية تغيرات هيكلية اقتصادية جذرية، وبالتالي فقد قدمت نظريات اقتصادية عديدة لتفسير محددات ومتطلبات التنمية الاقتصادية بدءاً من النظرية الكلاسيكية والماركسية وحتى النظرية الهيكلية وما بعدها وذلك بهدف فهم وتفسير آليات النمو والتنمية في الدول المختلفة.

فبالرجوع إلى النظرية الكلاسيكية^١ فقد تحدث آدم سميث عن النمو والتنمية ودور مبدأ التخصيص وتقسيم العمل في زيادة الانتاجية وما للدخار من أهمية قصوي في العملية التنموية وما تتطلبه من تراكم رأسمالي. كما أكد على دور التقدم التكنولوجي في تعظيم الانتاجية ورفع مستوى التخصيص. ثم

(١) آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستوارت ميل ، توماس روبرت مالتوس ، فولتير دافيد هيوم ، جان باتيست ساي... الخ.

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على نظرية مالتس للسكان وقانون تناقص الغلة. حيث رأى أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة. وقد جعل ريكاردو من عنصر الأرض عاملاً محدداً للنمو الاقتصادي مع تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي، كما رأى أن عنصر السكان عندما يكون أقل مقارنة بالموارد الطبيعية فإنه تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، بالتالي زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي ومن ثم يزيد الإنتاج والطلب على العمل فترتفع الأجور وبالتالي يؤكد على أن عبء النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح وغيرها (Neri, Salvadori, 2003; 3-6).

ثم ظهر فكر النيوكلاسيك، وبمساهمات أبرز اقتصادييها «ألفريد مارشال A.Marshall»، «لو كلارك Clark»، و«فيكسل K. Wicksell» الذين أكدوا على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي بدون حدوث ركود. وعرفوا النمو الاقتصادي بأنه عملية متكاملة مترابطة ومتوافقة وذات تأثير إيجابي متبادل، إذ يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز حينها فكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية extremal economies، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل الأخرى من أجور وأرباح. كما بينوا أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم ما يتاح له من عناصر الإنتاج في المجتمع (وأهمها رأس المال، والتنظيم والتكنولوجيا). وفيما يخص رأس المال فقد اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو ناتجة عن التفاعل بين

التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى خفض سعر الفائدة فتزيد بذلك الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي. هذا مع الإشارة لأهمية الادخار في توجيه الاستثمارات. أما عنصر التنظيم فيرى أنصار هذه النظرية أن المنظم قادر على استغلال التطور التكنولوجي وقادر دائماً على التجديد والابتكار. إن النمو الاقتصادي وفقاً لهذه النظرية يحتاج إلى مزيد من التركيز على مبدأ التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة (Neri, Salvadori, 2003; 34-35).

ثم جاء شومبيتر بأفكاره التي ظهرت في كتابه «نظرية التنمية الاقتصادية» عام ١٩١١م والذي تأثر بالمدرسة النيوكلاسيكية في أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، كما تأثر بأفكار مالتس فيما يتعلق بتناقضات النظام الرأسمالي. ويرى شومبيتر أن النمو يتوقف على عاملين أساسيين الأول هو المنظم وقد أعطاه أهمية كبيرة ووصفه بأنه مفتاح التنمية والذي يمكن أن يؤثر في كل من العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم إمكانيات التجديد والابتكار للمنظم (محمد عبد العزيز، ١٩٩٦م؛ ٧٣-٧٩) (Arena, Richard, 2002; 5-10).

ومن أبرز المساهمات لتفسير علاقة النمو بالاستثمار والتي ظهرت في بداية الستينات نظرية والت وينمان روستو W.W.Rostow الذي نشر كتابه «مراحل النمو الاقتصادي» في ١٩٦٠م. يمكن تلخيص النظرية في مراحل معينة حددها روستو لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة، تتصف كل منها

بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات خلال مسيرة تقدمها، وقال روستو أن هذه المراحل ما هي إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث.

ثم جاء نموذج هارود ودومار للنمو Harrod-Domar Growth Model والذي أعتبر من أسهل النماذج وأكثرها شيوعاً، كما تم تطويره وارتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني روي هارود والأمريكي إيفري دومار، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار من خلال زيادة الاستثمار، كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو. ثم توالى نظريات النمو والتنمية بعد ذلك التي ركزت على الاستثمار وأهمية في عملية التنمية .

فجاءت نظرية النمو المتوازن (الدفعة القوية) للاقتصادي "رودان" والتي ركزت على ضرورة أن تكون برامج التنمية ضخمة ومتلاحقة وأن تتسم ببرامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة Big Push للاقتصاد حتى تتمكن الدول من التغلب على القصور الذاتي (Copestak, James 1999) .

ثم جاء نيركسه "Nurkse ليتحدث عن النمو المتوازن بأنه يجب القيام بموجة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد الطلب.

كما تحدث آرثر لويس عن عملية التنمية الاقتصادية والتي تتطلب استثمار رؤوس أموال كبيرة في القطاع الصناعي (والذي يعد من وجهة نظره حجر الزاوية في عملية التنمية) مع الاستعانة بالعمالة المتوفرة في القطاع الزراعي

(القطاع المتدني في الاقتصاد) من أجل حفز العمال للتحويل من القطاع الزراعي المتخلف الى قطاع الصناعة حيث ترتفع الأجور، وبالتالي يستفيد المنظم من العمل الرخيص لتحقيق أرباح عالية يعاد استثمارها بشكل يزيد من عملية التنمية الاقتصادية في النهاية (Copestak,James1999) .

وأخيرا يمكن التحدث عن مساهمة المدرسة الهيكلية في التنمية والتي يؤكد على العملية التعااقبية التي تتحول من خلالها الهياكل الاقتصادية الصناعية والإطار المؤسسي لأى اقتصاد نامي عبر الزمن بحيث تسمح بتغيير هيكله يساعد على أن تتولى قطاعات معينة (الصناعة غالبا) قيادة الاقتصاد الوطني مقابل إضعاف دور القطاع التقليدي في الاقتصاد (الزراعة). ويؤكد أنصار هذه النظرية على أن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد هي التي تحفز عملية النمو ويقصد بها التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي أو في استيعاب القوى العاملة. وتركز النظرية على الآلية التي يمكن للاقتصادات المتخلفة استخدامها لتحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من الاعتماد المكثف على القطاع الزراعي التقليدي الى اقتصاد متقدم يعتمد على قطاع صناعي متقدم ومتنوع وبالتركيز أكثر على قطاع الصناعات التحويلية.

مما سبق يتضح أن النظريات التي تفسر عملية التنمية والنمو والتي ظهرت كوسائل لعلاج أوضاع اقتصادية سادت في زمانها تشترك جميعها في أهمية رأس المال والتراكم الرأسمالي بغض النظر عن مصدره (محلى أو أجنبي) في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التي من شأنها الخروج بالاقتصاد من

حالات المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة. ولعل النظرية الهيكلية في التنمية كتطور لنظريات التنمية السابقة تركز على ذلك من خلال تطلبها لتغير قطاعي هيكلي في الاقتصاد والتحول نحو القطاعات الاقتصادية التي تستخدم التكنولوجيات الحديثة والتطور العلميون جهة أخرى تركز على تقليل نسبة مساهمة القطاعات التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا التقليدية وتتأثر بالظروف الجوية كالأمطار والمياه الجوفية والتربة والمناخ وغيرها من العوامل التي لا يستطيع الانسان التحكم فيها غالبا.

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت النظرة الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر اليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وإنما في معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيرا على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة في رأس المال الإنتاجي وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله (Copestak, James 1999).

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث إنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، السماح بدخول التكنولوجيات المتقدمة بالإضافة الى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها

مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي إضافة الى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير.

وعلى الرغم من أن النظريات الاقتصادية لم تتطرق بشكل مباشر لعلاقة الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية متضمنة النمو والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، إلا أن معظم نظريات النمو والتنمية عملت على تفسير دور التراكم الرأسمالي ودور رؤوس الأموال في التنمية الاقتصادية، والتي تندرج تحتها نظريات النظام الرأسمالي والاشتراكي والمختلط، وما يرتبط بها من النظريات التي تخص التنمية الاقتصادية (Copestak, James 1999).

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تزايد تنافس الدول النامية حول جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف أساسي وهو تفادي الآثار السلبية التي ترتبت على مديونيات القروض والديون الخارجية وتدفقات المعونات الدولية المشروطة من الدول المتقدمة الى الدول النامية وما ترتب عليه من آثار التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتتعدد التعريفات التي قدمت لتفسير مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد عرفه البعض (أمنية شبانة، ١٩٩٤) بأنه "انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

وهناك تعريف لكل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها "الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى". وقد أشرت صندوق النقد الدولي في تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠٪ من رأس المال، أو يتركز ٢٥٪ فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لديهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع (على إبراهيم، ١٩٩٠، ص ١٦).

ويشير تعريف منظمة الأونكتاد للاستثمار الأجنبي المباشر الى أنه "ذلك الاستثمار الذي يفضى الى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان الى جنسيتها" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٩). ووفقا لهذا التعريف فإن المعيار المستخدم في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل تساوى أو تفوق ١٠٪ من الأسهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة كما يشمل عقود الإدارة وحقوق الامتياز والتراخيص لإنتاج السلع والخدمات (مصطفى بابكر، ٢٠١٤، ص ٢-٣).

وعرفه آخرون بأنه "تلك الاستثمارات التي يديرها أجنب؛ بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة" ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات (لطفى، ٢٠٠٩).

وعرف تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nation Conference on Trade and Development) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "نوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في الدولة الأم والشركة في دولة أخرى، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم ٥٠٪". (مريم وفلة، ٢٠١٤).

وعلى الرغم من التعاريف المختلفة المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشرة إلا أنها جميعاً تضم عناصر أساسية في مقدمتها أنه استثمار طويل الأجل في أصول حقيقية ويمارس المستثمر دوراً هاماً في إدارة أمواله والجزء الأكبر منه يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة، حيث إن له آثاراً إيجابية عديدة. وتكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظراً لأهميته، أصبحت

كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة. ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

١- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الادخار- الاستثمار في الدول المضيفة وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة بما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتجات وتحسين جودتها.

٢- يساعد على تنمية قطاع التصدير مما يزيد من جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة ويساعد في التخفيف من العجز في ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة العملة الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة (المنفى، وخير الدين، ٢٠٠٢).

٣- يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة كما يهتم بالبحوث والتطوير. حيث تساعد التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية في تطوير المنتجات وتخفيض تكاليف الإنتاج في

الدول المضيفة والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمالة ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظراً لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق.

٤- يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من فرص العمل، حيث يلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه قد يكون له آثار سلبية على الدول المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية، وأن المستثمرين الأجانب قد يجلبون تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أن وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم مشكلة البطالة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

تقسيمات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر من زاوية أهمها وأكثرها شيوعاً هي (حسين الأسرج، ٢٠١٧):

أولاً تقسيم حسب طبيعة الاستثمار: ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لطبيعة الاستثمار إلى:

١ - الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الثروات الطبيعية وهى تلك التي تستهدف توافر العناصر الطبيعية والمواد الخام ودرجة الأمان النسبي في عمليات الاستخراج كما يخلق هذا النوع من الاستثمار آثاراً إنتاجية وآثاراً استهلاكية دافعة للتجارة إذا تطلب الأمر زيادة استيراد المعدات لعملية الاستخراج.

٢ - الاستثمارات الباحثة عن الأسواق: وينتشر هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف يرجع الى القيود المفروضة على الواردات من جهة، وتكلفة النقل في الدول المضيف من جهة أخرى، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة وذلك بزيادة صادرات الدول المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج .

٣ - الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة في الأداء: وهى الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وأغلبه يتم في الدول المتقدمة ويأخذ أشكالاً مختلفة، منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى الدول المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي. وبالتالي تستطيع الشركة الوطنية من الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، ويتركز هذا النوع في الدول حديثة التصنيع، لأنها تتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين،

وتقوم الشركة المحلية بتكملة التصنيع للسلعة ووضع عليها علامة تجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وأهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركة المحلية إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

٤- الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية: هذا النوع هو الغالب في البلاد النامية، حيث تسعى الاستثمارات للاستفادة من مزايا تلك الدول (مثل توفر المواد الأولية، رخص العمالة، توفر البترول... الخ). ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة.

ثانياً: تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتلقية حسب الهدف:

١- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة إلى إحلال الواردات: ويتمثل في إنتاج السلع التي كانت تستوردها الدولة المضيفة من قبل وبالتالي تنخفض واردات الدولة المضيفة. والعوامل التي يتوقف عليها هذا النوع من الاستثمار هو حجم سوق الدولة المضيفة وتكاليف النقل والقيود التجارية.

٢- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة إلى زيادة الصادرات: ويكون بدافع الرغبة في البحث عن مواد خام ومدخلات إنتاج جديدة. وهذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المضيفة من المواد الخام والسلع الوسيطة إلى المستثمر الأجنبي (الدولة الأم) ودول أخرى (فروع الشركة متعددة الجنسية).

٣- الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحفزة عن طريق الحكومات ويعني قيام حكومة ما بتقديم حوافز للمستثمر الأجنبي من أجل القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

٤- الاندماج والاستحواذ: أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ ظاهرة بارزة خاصة بعد اتساع نطاقات التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية. حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية وحصتها في السوق العالمي.

ثالثاً: تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوعية الملكية:
حيث صنف الاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أنواع:

١- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعد هذا الاستثمار الأفضل للشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم هذه الأخيرة بإنشاء فروع الإنتاج والتسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي والفرع حسب اختصاصات وصلاحيات الفرع، والتفويض الموكل إليه وذلك وفق اتفاقات مبرمة مع البلد المضيف.

٢- الاستثمار المشترك: الاستثمار المشترك هو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه مالياً أو إدارياً أو بالخبرات وبراءات الاختراع طرفان) أو شخصان معنويان (أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة.

٣- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع: هذه الاتفاقيات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للاستثمار الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فإن هذا الوضع يصبح مشابهاً لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج التي عرضناها سابقاً مثل عقود التصنيع وعقود الإنتاج.

محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف، وهذه العوامل منها الاقتصادية وأخرى سياسية وتشريعية وقانونية، فالمحددات الاقتصادية منها حجم السوق ومعدل العائد على الاستثمارات والبنية الأساسية والاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وغيرها من المحددات الاقتصادية التي سيتم تناولها بالتفصيل لاحقاً. أما المحددات القانونية فتتمثل في الإصلاحات التشريعية والضريبية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

١- المحددات الاقتصادية

أ- حجم السوق المحلي: وحجم السوق المحلي يمكن قياسه من خلال حجم السكان وكذلك حجم الإنتاج، فكلما اتسع حجم السوق زادت فرص المستثمرين من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ولذا فإن الشركات الأجنبية غالباً ما تركز نشاطها في المناطق التي يتميز سكانها بارتفاع حجم الدخل المتاحة للإنفاق ويعتبر أيضاً معدل النمو الاقتصادي مؤشر على حجم السوق ولذا فإنه من العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتباره من أهم المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة وقد يساهم اتساعه على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة.

ب- توافر الموارد الطبيعية: يعتبر توافر الموارد الطبيعية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي في البلد المضيفة مثل المواد الخام والمنتجات الزراعية، والمعادن وكذلك فإن الموارد الطبيعية من الممكن أن تضيف على الدول المضيفة ميزة نسبية خاصة الدول النامية وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ج- توافر عناصر الإنتاج الرخيصة وتوافر العمالة الماهرة: وأهم هذه العناصر هو عنصر العمل حيث يعتبر عنصر العمل الرخيص من العوامل التي تؤدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار. فقد تناول نموذج دورة حياة المنتج أهمية تكلفة عنصر العمل كمفسر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في المرحلة النمطية، حيث يصبح المنتج في تلك المرحلة كثيف العمالة وتتولى

الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات القيام بإنتاجه، ولذلك يعد توافر عنصر العمالة الرخيصة والماهرة أو شبه الماهرة من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولقد أثبتت التجارب أن نوعية قوة العمل ومهاراتها تعتبر من أكثر من عنصر التكاليف، فالدول التي تعمل على رفع كفاءة العمالة وتدريبها من خلال تقديم تعليمًا وتدريبًا قوياً تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

د- الاستقرار المالي على مستوى الاقتصاد الكلى: يعتبر استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية من تضخم وسعر صرف وعجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة للدولة من أهم محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأن استقرار هذه المؤشرات يعد من أهم العوامل اللازمة لتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة فاستقرار معدلات التضخم وبقائها عند مستويات منخفضة وكذلك استقرار أسعار الصرف تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الضرورية لجذب المزيد من الاستثمارات ويرجع ذلك إلى أنها تدل على استقرار وقوة اقتصاد الدولة، ويؤثر معدل الصرف الأجنبي على تدفق الاستثمار من ناحيتين:

الأولى: تتمثل في انخفاض قيمة العملة المحلية في البلد المضيضة والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع مما يحفز المستثمر الأجنبي إلى مزيد من الاستثمارات، حيث إن تخفيض قيمة العملة تشجع على إعادة استثمار أرباح الشركات بدلاً من تحويلها للخارج، حيث تتحقق ميزة تنافسية سعرية تسهل عملية التصدير ولكن مع استمرار انخفاض قيمة العملة

المحلية قد تتراجع الشركات الأجنبية عن الاستثمار في البلد المضيف نتيجة استمرار الانخفاض وتدهور سعر الصرف لانعكاس ذلك على قيمة التحويلات للخارج.

الثانية: وهى تتعلق بمدى استقرار سعر الصرف في البلد المضيف حيث أن استقرار سعر الصرف يؤدي إلى استقرار حصة الأرباح المحولة إلى الخارج وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات في الدولة المضيفة.

هـ- معدل العائد على الاستثمار: حيث يحتل معدل العائد على الاستثمار المرتبة الأولى في العوامل الجاذبة للاستثمارات حيث إن المستثمر الأجنبي يهتم في المقام الأول بالربح ولذلك فإن قرار الاستثمار يتوقف على المقارنة بين العائد والمخاطرة فكلما قلت المخاطر وارتفع العائد أدى ذلك إلى تدفق المزيد من الاستثمارات، وكلما زادت الاقتصادات مخاطرة لا بد أن يكون العائد مرتفع حتى تستطيع جذب مزيد من الاستثمارات.

و- البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية من العوامل المعنوية التي تجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما حث تطور في وسائل النقل والمواصلات فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات المتمثلة في تكاليف النقل، كما أن وسائل الاتصالات الحديثة توفر اتصال مباشر وسريع بين فروع الشركات في البلدان المضيفة والشركات الأم في البلدان المتقدمة، ومما لا شك فيه أن البنية الأساسية تمثل العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي ناجح وفعال فتوافر قاعدة تكنولوجية قوية تساعد على استيعاب التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الممكن أن

يكون ضعف البنية الأساسية قيدا أساسياً على تدفق المزيد من الاستثمار، كما أن وجود فرص جذابة للاستثمار في مجالات الاتصالات وخطوط الطيران يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في تلك المشروعات وذلك يرجع إلى ارتفاع العائد وانخفاض المخاطر السياسية، وتوافر بنية أساسية تكنولوجية قوية يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات لأن المستثمر الأجنبي حينها يثق في قدرات العمالة المدربة والماهرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار.

٢- المحددات القانونية والتشريعية والضريبية:

ومن أهم هذه المحددات عملية الاستقرار السياسي وكذلك استقرار التشريعات التي تحكم عمل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف حيث أن عملية التشريعات توضح مدى اهتمام الدولة المضيئة بجذب المزيد من الاستثمارات من خلال تقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات الإجرائية حيث أن الحوافز المالية في البلد المضيئة يمكن أن تزيد المزايا النوعية للاستثمار المحلي والأجنبي. كذلك فإن التشريعات القانونية تحدد مدى القدرة على القضاء على الاحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء بالنسبة للمشروعات أو البنوك.

ومن الممكن أيضاً أن تؤثر الإصلاحات التشريعية على نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في المشروعات القائمة في الدولة وكذلك درجة الحرية في التوظيف، وعلى مدى قدرة المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه إلى الخارج.

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة
تطبيقية على مصر
د/ سلوى محمود أبو ضيف أحمد

وتعد العوامل سالفه الذكر من أهم العوامل التي تؤثر في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن درجة انفتاح الاقتصاد أيضا تعتبر عاملاً حيوياً في جذب مزيد من الاستثمارات فعلى سبيل المثال استطاعت دول شرق آسيا خلال الثلاثة عقود الأخيرة أن تطبق سياسات نمو قائمة على التوجه القوى نحو التصدير.

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الهيكلية في مصر

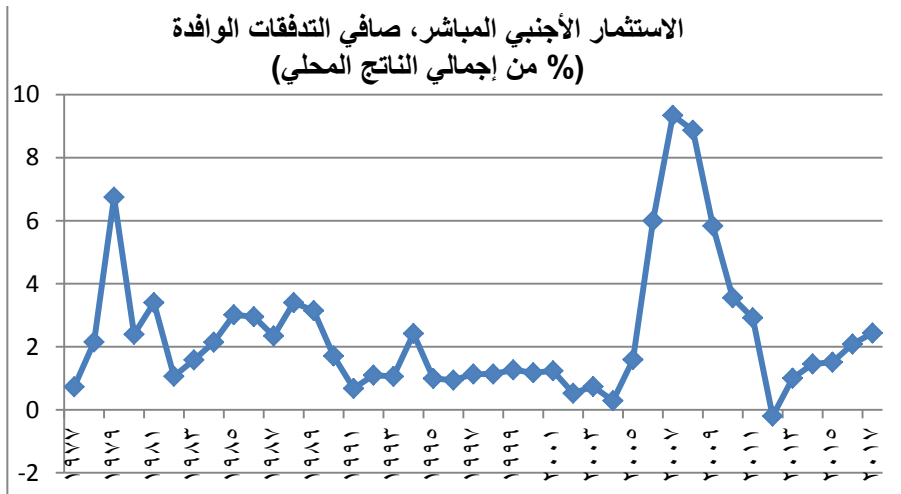
أولاً: تطور الاستثمار الأجنبي في مصر

شهد الاقتصاد المصري منذ الانفتاح الاقتصادي في السبعينات العديد من الإجراءات الإصلاحية التي تمت على مستوى الاقتصاد الكلى والتي ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار. ولقد أدت هذه الإصلاحات بشكل خاص إلى زيادة عدد الشركات المؤسسة وكذلك التوسع في الشركات القائمة فعلياً وارتفاع ملحوظ كذلك في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من ١٩٧٧م حتى ٢٠١٧م. ويتضح هذا في الشكل رقم (١) الذى يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية كنسبة الى الناتج المحلى الاجمالي خلال الفترة من ١٩٧٧-٢٠١٧. ويلاحظ من الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP قد بدأت متزايدة مع بداية الفترة كنتيجة لما ترتب على سياسات الانفتاح الاقتصادي من تغيرات وإصلاحات من شأنها جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. ثم أخذت التدفقات تتراوح بين معدلاتها خلال الفترة ما بين ١٩٧٧م وحتى ٢٠٠٠م. ثم أخذت النسبة في الارتفاع بشكل ملموس خلال السنوات من ٢٠٠٥م وحتى ٢٠٠٩م لتصل إلى ١٣.٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بنسبة ٨.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نفس النسبة التي سجلتها في العام السابق. وقد توجه نحو ٤٨.٥٪ من هذه التدفقات إلى تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة (وزارة الاستثمار، التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م ص ١١) أما نصيب البترول في هذه الاستثمارات فقد تراجع رغم زيادة قيمته في

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة
تطبيقية على مصر
د/ سلوى محمود أبو ضيف أحمد

٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إلى ٤.١ مليار دولار أمريكي. وقد بدأت حصيلة طرح شركات وأصول مصرية للأجانب في الزيادة خلال العامين الأخيرين، وأن كانت الأرقام لا توضح توزيعها بين ما تم في إطار عمليات الخصخصة وما تم خارجها.

شكل رقم (١) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP
خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٧



المصدر: تم بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ثانياً: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد المصري

يلاحظ أن بيانات الاستثمار الأجنبي في مصر يتم إعلانها كأرقام إجمالية لا يتضح منها نصيب القطاعات الاقتصادية ولا الفروع - الأمر الذي يحول دون إمكانية دراستها وتحليلها للتعرف بدقة على القطاعات الجاذبة للاستثمار

الأجنبي ومدى التغيرات التي تطرأ على أدائها عبر الزمن، خاصة من النواحي التكنولوجية والتسويقية التي تعتبر عادة أهم الأهداف من اجتذاب هذه الاستثمارات.

إلا أن تقرير الانكساد (١٩٩٩) يشير إلى أن القطاعات الرئيسية التي توجهت إليها الاستثمارات الأجنبية في مصر هي: صناعة النسيج، والبتروكيمياويات، والمستحضرات الطبية. وبالرجوع إلى الإحصاءات الأكثر تفصيلاً يتبين أن قطاع الصناعة احتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فلقد تزايدت نسبة ما يحصل عليه هذا القطاع من المتوسط السنوي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حوالى ١٦.٤٪ في الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) إلى حوالى ٤٨.٨٪ خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض وبلغت ٣٣.٣٪ ثم أخذت في الانخفاض إلى أن بلغت هذه النسبة حوالى ٢٨.٢٪ خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩). ويؤكد التقرير أن مصر قد جاءت الثانية بين أكبر ١٠ دول أفريقية جاذبة لرأس المال الأجنبي المباشر في كل من عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، حيث لم يسبقها سوى نيجيريا. ويلاحظ في هذا الصدد أن التدفقات إلى نيجيريا في ٢٠٠٧ قلت عن نظيرتها في العام السابق، بعكس مصر التي ارتفعت التدفقات إليها بحوالى ١٥٪. كما سلفت الإشارة. ويفسر التقرير ارتفاع تدفقات رأس المال الأجنبي إلى بعض الدول الأفريقية (ومنهما مصر) خلال السنوات الأخيرة بأن هذه الدول تشترك معا في:

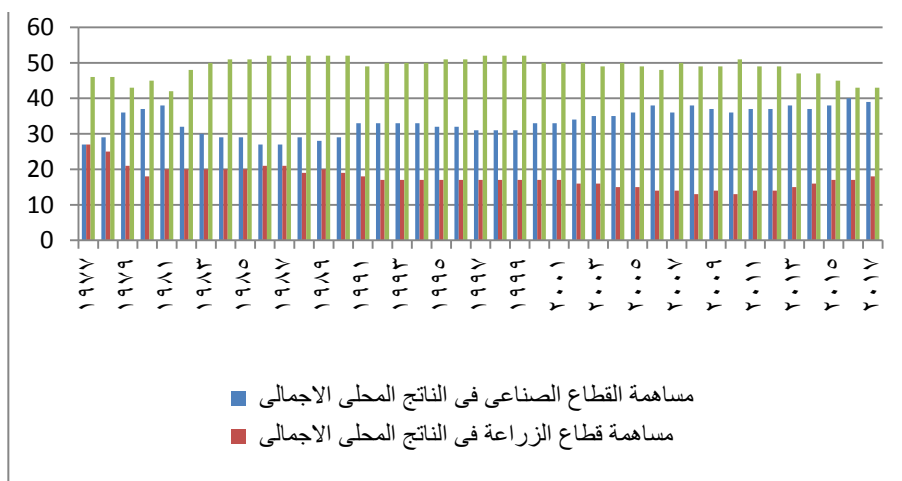
- حيازتها لاحتياطيات كبيرة من الموارد الطبيعية.

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة
تطبيقية على مصر
د/ سلوى محمود أبو ضيف أحمد

- إتباعها لبرامج نشطة للخصخصة
- إتباعها لسياسات تحريرية لاجتذاب رأس المال الأجنبي
- ما تتميز به من نشاط كبير للترويج للاستثمار الأجنبي.

شكل (٢) التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري

خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٧



المصدر: تم بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

١ - الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الزراعي في مصر

لا شك أن القطاع الزراعي يقوم بإحداث دور مهم في التنمية الاقتصادية، باعتباره الركيزة الأساسية لتوفير أكبر قدر من الاحتياجات الغذائية للسكان، بالإضافة إلى توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للعديد من الصناعات التحويلية، فضلا عن دوره في الصادرات السلعية والمساهمة في خلق فرص

عمل جديدة. ويرجع زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر في بداية القرن العشرين، بالتزامن مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث بدأت الدولة في اتخاذ الاجراءات ووضع القوانين لتسهيل دخول وعمل الاستثمارات الأجنبية. وتشير الاحصاءات إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وجهت الى قطاع الزراعة، حيث بلغت نحو ٢٥.٠٢ مليون جنيه تمثل نحو ٦.١٤٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٨٨، وقد شهدت السنوات التالية مزيدا من الانخفاض في تلك الاستثمارات حتى بلغت أدناها نحو ٠.٩٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٩. وترى الدراسة ان التراجع الحاد في تلك الاستثمارات في ذلك العام قد يرجع إلى حرب العراق والكويت، وما صاحب ذلك من ارتفاع كبير في عنصر المخاطرة لأي استثمارات أجنبية في المنطقة العربية والشرق الاوسط بصفة عامة. واعتبارا من عام ١٩٩٦ بدأت الاستثمارات الأجنبية تتدفق من جديد حيث قفز ما يخص الزراعة منها إلى نحو ٣٦١.٥ مليون جنيه تمثل نحو ١٠.٧٦٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٩٧، ولعل هذا الارتفاع الكبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك العام إلى صدور القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ في شأن ضمانات وحوافز الاستثمار، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من المشروعات الزراعية العملاقة، وعلى رأسها مشروع توشكي ومشروعات التوسع الزراعي الأفقي في كل من سيناء وشرق وغرب الدلتا، وفي عام ١٩٩٨ عادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الزراعية إلى الانخفاض حيث بلغت نحو ٧٠.٠٨ مليون جنيه وتمثل نحو ١.٦٢٪ فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم بدأت تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض في

السنوات التالية حتى حققت قفزة أخرى عام ٢٠٠٢ حيث بلغت نحو ٣١٩.١ مليون جنيه تمثل نحو ٧.٢٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. واعتباراً من ٢٠٠٤ بدأت الاستثمارات الأجنبية الزراعية تتزايد بشكل ملحوظ حيث بلغت اقصاها نحو ٧٥٦.٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ تمثل نحو ٢٠.٩٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢- الاستثمار الأجنبي وقطاع الخدمات.

لقد اهتمت الدولة بقطاع الخدمات اهتماماً كبيراً خاصة بعد حرب ١٩٧٣ وذلك من أجل إعادة بناء ما خلفته سنوات الحرب ومن أجل زيادة جذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، ولذا فقد استحوذ هذا القطاع على نصف الاستثمارات المحلية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠). ولقد احتل هذا القطاع المرتبة الأولى في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يقدر المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالى ١٠٧٤.٩٦ مليون جنيه سنوياً خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠).

٣- الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة.

يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولقد بلغ هذا التدفق ذروته في عام ٢٠٠٧ حيث بلغت نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعة إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية حوالى ٤٦.٧٪ من حجم الاستثمارات في هذا العام ووصل حجم التدفق إلى أدنى مستوى له عام ٢٠٠٢ ولكن كانت نسبة التدفق إلى إجمالي التدفقات حوالى ٤٧.٣٢٪. وعلى الرغم من قطاع الصناعة هو القطاع

القيادي في مسيرة التنمية الاقتصادية إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع لم يكن بالحجم المرغوب فيه.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الهيكلية في مصر

شهد الاقتصاد المصري تحولات هيكلية مع بداية التسعينيات وذلك مع التحول نحو الاقتصاد الحر وتقليل دور الدولة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مجموعة من السياسات لإزالة الخلل في الاقتصاد، ولذا تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري بسبب إزالة العوائق وانتهاج مجموعة من السياسات التشريعية والمؤسسية. ويمكن القول أن الاهتمام بدور الاستثمار الأجنبي يعود لبداية اتفاقية الشراكة الأوروبية ومتوسطة حيث تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب وشرقي المتوسط، وكان من يقنن هذه الاتفاقيات بحث على زيادة التدفقات الاستثمارية لدول جنوب المتوسط ويشمل حق تأسيس وتوريد الخدمات وحركة المدفوعات ورأس المال.

ثم جاءت الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ برؤية لمستقبل التنمية في مصر حتى عام ٢٠٢٢ وحددت مجموعة من الأهداف بوضع استراتيجية تنمية تقوم على تشجيع القطاع الخاص وزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي على أن تقوم الدولة بالتوجيه والتنشيط عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة بجانب دورها الرقابي بينما يتمثل دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي في القيام بما لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع به مع ضروريته وحيويته من أجل التنمية.

ورغم أن هذه الرؤية تضمنت استهداف تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين ٦٪ و ٨٪^(١) فإنها أشارت إلى ضعف الادخار المحلي وضرورة زيادته من ١٣٪ إلى ٢٥٪ ولكنها لم تتعرض لوسائل تحقيق ذلك ولا للاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو المستهدف وتوزيعها بين الدولة والقطاع الخاص بشقية المحلي والأجنبي واكتفت بالإشارة في بند مستقل إلى^(٢) أن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاسهام في رفع مستوى الاستثمار القومي وزيادة فرص العمل ونقل تكنولوجيا جديدة في الإنتاج تعمل على حفز مستوى الصادرات عن طريق الاستفادة من البنية الأساسية التصديرية المتاحة للشركات متعددة الجنسيات. وتمثل الهدف الأساسي في ضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز وتنفيذ السياسات التي تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى قطاع الصناعات التحويلية بصفة خاصة، بدلاً من تركزها في مجالات البحث عن البترول.

وخلال مناقشة التفاصيل السابقة أوردت الخطة^(٣) ما أسمته أهم ركائز الاستثمار وهي نقاط تعكس تحديداً غير كامل للمطلوب من القطاع الخاص الذي يشمل بالضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وقد تمثل أهم هذه الركائز - فيما يتعلق بموضوعنا - فيما يلي:

أ- تأكيد الدور المحوري لاستثمارات القطاع الخاص في الإنتاج السلعي والخدمي، الأمر الذي يتطلب توفير أنظمة متطورة لحوافز الاستثمار

(١) المصدر السابق ص ٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٠

(٣) المصدر السابق ص ٥٠

والاستمرار في تطوير مناخ اقتصادي قائم على استقرار السياسات الاقتصادية وكفاءة المؤسسات والتشريعات.

ب - فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في البنية الأساسية.

ج - السير قدماً في تنفيذ برنامج الخصخصة

د - التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونشرها بالمحافظات

هـ - الاستثمار في خطوط إنتاج سلعي وخدمي موجهة للتصدير وأخري لإشباع حاجة السوق المحلية حتى لا يتحول الإنتاج المخصص للتصدير إلى السوق المحلية.

وأخيراً عرضت وثيقة الخطة الخمسية للسياسات الاقتصادية الكلية التي تعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ الخطة بما تحتويه من اتجاهات وحوافز ايجابية وسلبية ترمي إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يحقق الأهداف المرسومة. وتضمنت هذه السياسات فيما يمكن أن يمس الاستثمار الأجنبي ما يلي^(١):

١- تعديل أسعار وشرائح الضريبة وتخفيض الحد الأعلى لأسعرها..

٢- مراجعة الإعفاءات الضريبية لكي تؤدي دورها الحقيقي في جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة .

٣- تطوير التشريعات والمؤسسات الضريبية مع سد منافذ التهرب الضريبي وتيسير تعامل الممولين مع أجهزة الضرائب

(١) المرجع السابق ص ٦٨ وما بعدها

٤- تمييز المصدرين الذين يحققون الأهداف التصديرية ويلتزمون بالقواعد الجمركية بالتيسير في الإفراج عن رسائلهم وتبسيط إجراءات السماح المؤقت.

٥- إعادة تنظيم سوق التأمين بوضع ضوابط استثمار الأموال ومزاولة الشركات الأجنبية لأنشطتها وتنشيط عمليات إعادة التأمين وتدعيم وتقوية عمليات الرقابة على التأمين.

٦- رفع القدرة التنافسية لشركات التأمين المصرية محليا وخارجيا عن طريق تقييم الشركات وفقا للمعايير الدولية وإعادة هيكلتها وتطوير إدارتها.

٧- تنشيط سوق السندات الحكومية والخاصة وتعزيز دور المستثمر المؤسسي وقيام شركات متخصصة في إدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

٨- استكمال برنامج الخصخصة بمزيد من الاعتماد على بورصة الأوراق المالية.

٩ - تطوير التشريعات الاقتصادية والقواعد الحاكمة لسوق المال

١٠- المحافظة على الاستقرار النقدي بقدر الإمكان بتحديد معدل التوسع النقدي الذي يحقق المواءمة بين هدي النمو وتحجيم التضخم.

١١- الترويج للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي المباشر عن طريق توفير دراسات جدوى للفرص والمشروعات الاستثمارية المحتملة.

١٢- تطوير أداء الأجهزة التي تدير أنشطة الاستثمار المباشر وتوفير المرونة في الحوافز الممنوحة وتوفير نظم متطورة للخدمات والمعلومات وتبسيط إجراءات التأسيس.

١٣- مراجعة التشريعات المؤثرة على الاستثمار وإعادة النظر الدائم في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتوحيد جهات التعامل مع المستثمرين من خلال جهة واحدة.

١٤- تعزيز دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال تعميق تعامله مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ، وحسن استثمار اتفاقات التعاون المعقودة مع الدول والتكتلات الاقتصادية .

و درجت خطط التنمية السنوية بدورها على تجاهل أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر سواء المستهدفة منها أو المحققة، أو القطاعات المطلوب جذبها إليها إلى أن جاءت أول إشارة في وثيقة الخطة لعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ حيث أشارت^(١) إلى أن المحقق من هذه الاستثمارات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بلغ ٣٣ مليار دولار مقابل ٨ ر ١ ملياراً خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥. إلا أن الوثيقة خلت من الإشارة إلى الأرقام المستهدفة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي الذي تغطيه.

ثم جاءت الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية (٢٠٠٧ / ٠٨ - ٢٠١١) والتي تضمنت الخطة تحديد هدف رقمي للاستثمار الأجنبي

(١) وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، القاهرة،

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: دراسة
تطبيقية على مصر
د/ سلوى محمود أبو ضيف أحمد

المستهدف اجتذابه إلى مصر، حيث أشارت^(١) في إطار استعراضها للأهداف العامة للخطة إلى هدف محدد بالنسبة للاستثمار الأجنبي يتمثل في زيادته من ٧ مليار دولار في السنة الأولى للخطة إلى ١٤ ملياراً في سنها الأخيرة. وقد وضعت الخطة هدفاً آخر لعل له علاقة بالهدف الأول وهو زيادة^(٢) معدل الاندماج في الاقتصاد العالمي من ٦٠٪ إلى ٦٧٪.

وقد استهدفت خطة العام الأول ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ الوصول برقم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١١, ٥ مليار دولار، إلا أن هذا الرقم لا يرد إبان الحديث عن الاستثمارات وإنما بمناسبة تقديم بيانات ميزان المدفوعات المتوقع لذلك العام. أما استعراض الاستثمارات وتوزيعاتها المختلفة فقد تضمن فقط أن المدخرات الأجنبية سوف تساهم بنحو ١٠٪ من جملة الاستثمارات. وبالتالي فإن الخطة لا تقدم تفصيلاً لتوزيع الاستثمار الأجنبي المتوقع على أية مستوى بما في ذلك القطاعات المتوقع أن يتجه إليها أو المستهدف جذبها للاستثمار فيها وكذا بالنسبة للوسائل التي ستأخذ لجذب هذه الاستثمارات، باستثناء ما ورد حين مناقشة سياسات تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار والتي تضمنت: القيام بمزيد من الحملات الترويجية في الخارج للتعريف بفرص الاستثمار، وتبسيط إجراءات فتح فروع للشركات الأجنبية، فضلاً عن استكمال برنامج الخصخصة وبيع مساهمات المال العام في الشركات والبنوك المشتركة^(٣).

(١) وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية السادسة، ص ٦٠

(٢) المصدر السابق ص ٨٨ و ٨٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٤ و ٦٥.

المبحث الثالث

دراسة كمية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الهيكلية في مصر

لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الهيكلية في مصر باستخدام المنهج القياسي الكمي، تم تكوين نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المتناظر لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر وإحداث التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية. ويعتمد النموذج على نظرية التكامل المتناظر (Co-integration Theory) التي قدمها وأثبتها إحصائيا كل من أنجل وجرانجر (Engle & Granger, 1987) وتقوم هذه النظرية على فحص العلاقات بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتي عادة ما تتسم بعدم الاستقرار في المستوى الأولى لها. ويتمثل نموذج الدراسة في المعادلة التالية:

$$\text{Ln}Y_t = b_0 + b_1\text{Ln}X_1 + b_2\text{Ln}X_2 + b_3D + U_t$$

حيث $\text{Ln}Y_t$: ويقيس التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ويعبر عنه بمؤشر يتمثل في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي المصري بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠١٠ خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٧) وهو المتغير التابع في النموذج.

أما المتغيرات المستقلة في النموذج فهي:

$\text{Ln}X_1$: مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ويقاس بصافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر) خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٧).

LnX2: مؤشر الإنفاق الحكومي ويقاس بنسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٧).

D: متغير صوري يعبر عن الثورة المصرية ٢٠١١ (وبالتالي فهذا المتغير يأخذ القيمة صفر خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٠) ويأخذ القيمة ١ خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)).

ويقوم أسلوب قياس علاقات التكامل المتناظر بين المتغيرات وفقاً لمنهجية Engle & Granger (١٩٨٧) ذات الخطوتين: تتمثل الخطوة الأولى بتقدير متجه التكامل المشترك بين المتغيرات موضع الدراسة، وتتمثل الخطوة الثانية في اختبار سكون بواقي الانحدار أو حد الخطأ Error Term في المستوى .

الخطوة الأولى: تجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية حيث تتصف بيانات السلاسل الزمنية عادة ببعض الخصائص منها عدم ثبات التباين (Variance) والموسمية (Seasonality)، كما تتأثر بعامل الاتجاه (Trend) عبر الزمن وبالتالي قد تؤثر هذه الخصائص على المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج في نفس أو عكس الاتجاه (Lutkepohl, 2004; 8-11) وللتخلص من هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للبيانات وذلك بهدف تحجيم القيم الشاذة داخل بيانات متغيرات الدراسة مما يزيد من دقة الاعتماد على المقاييس الإحصائية المختلفة. ثم تم اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة Stationary من خلال اختبارات جذر الوحدة Unit root tests بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة

الجارية خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٧)، والتأكد من سكونها، واختبار ما إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وذلك حتى يمكن تطبيق منهجية Engle & Granger وقد تم استخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller Test لاختبار سكون السلاسل الزمنية.

الخطوة الثانية تقدير النموذج واختبار سكون البواقي المقدرة : وتتم هذه الخطوة على مرحلتين:

أولاً: تقدير النموذج: حيث توصلت نتائج اختبار جذر الوحدة إلى استقرار البيانات، وأن المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفرية (عند المستوى)، فإنه يمكن تقدير نموذج التكامل المتناظر Co-integration باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square)، وقد تم الحصول على النتائج المتمثلة في النموذج التالي:

نتائج النموذج الكمي

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 02/25/19 Time: 21:21				
Sample(adjused): 1978 2017				
Included observations: 40 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3893	0.871724	0.326927	0.284990	C
0.0180	2.481407	0.005264	0.013062	X1
0.0309	2.249264	0.002304	0.005183	X2
0.0248	-2.344726	0.013337	-0.031271	D
0.0000	78.86625	0.012523	0.987659	Y(-1)
24.38420	Mean dependent var		0.998533	R-squared
0.599557	S.D. dependent var		0.998365	Adjusted R-squared
-4.485053	Akaike info criterion		0.024241	S.E. of regression
-4.273943	Schwarz criterion		0.020567	Sum squared resid
5955.488	F-statistic		94.70105	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		1.717552	Durbin-Watson stat

$$\ln Y_t = 0.284990 + 0.013062 \ln X_1 + 0.005183 \ln X_2 - 0.031271 D + 0.987659 Y_{t-1}$$

$$R^2 = 0.99$$

$$DW = 1.72$$

ثانياً: اختبار سكون البواقي المقدرة في معادلة الانحدار وقد يتم اختبار سكون البواقي أيضاً باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller Test، وحيث تبين أن البواقي المقدرة مستقرة عند المستوى أي بدون أخذ الفروق الأولى، فإن ذلك يعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

-3.6117	1% Critical Value*	-3.790234	ADF Test Statistic
-2.9399	5% Critical Value		
-2.6080	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			

أولاً: تحليل النتائج الاحصائية: سوف يتم استخدام أربعة مؤشرات وهى اختبار t للحكم على معنوية معاملات النموذج كل على حدة، واختبار f للحكم على جودة أو معنوية النموذج ككل، وقيمة $\bar{R}^2$ لتوضيح القدرة التفسيرية للنموذج، وقيمة إحصاء دربرن واتسون DW للكشف عن وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

١- اختبار t : تشير نتائج التقدير إلى معنوية معاملات النموذج المقدره وذلك للمتغيرات المستقلة كلها ما عدا المقطع.

٢- اختبار f : تشير النتائج الاحصائية الى أن قيمة f المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية مؤدية الى رفض الفرض العدمي بأن معاملات النموذج مجتمعة تساوى الصفر وقبول الفرض البديل بأن معاملات النموذج مجتمعة تختلف معنوياً عن الصفر أي أن النموذج ككل معنوي إحصائياً.

٣- قيمة $R^2 = 0.99$ تعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته ٩٩٪ من التغير في المتغير التابع بينما ترجع النسبة الباقية وهى ١٪ الى عوامل أخرى يفسرها الخطأ العشوائي في النموذج. وتشير قيمة معامل التحديد المعدل $\text{Adjusted } R^2$ إلى القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة جميعاً على تفسير المتغير التابع بعد أخذ درجات الحرية في الاعتبار، وهى تعد من المؤشرات الرئيسية على جودة النموذج، فقد بلغت هذه القيمة نحو (٠.٩٩) مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، ويعنى ذلك أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج قادرة على تفسير نحو ٩٩٪ من

التغير في مؤشر التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري وهى نسبة مرتفعة إلى حد كبير.

٤- قيمة إحصاء $D.W = 1.71$ تشير إلى أنه يتوقع ألا يعانى النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

ثانياً: تحليل النتائج الاقتصادية

تشير قيمة معلمات النموذج وإشارتها إلى أن كل المتغيرات المستخدمة في النموذج قد أخذت الاتجاه المتوقع لها بناء على النظرية الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

١- مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر: X_1 ، ويتضح من الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة للمتغير X_1 أن هناك علاقة طردية بينه وبين مؤشر التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وقد بلغت قيمة المعلمة $b_1 = 0.013062$ مما يدل على أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار ٠.٠١٣٠٦٢. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية المختلفة بشأن العلاقة الطردية بين تدفقات الاستثمار وخاصة الأجنبي وحدوث التغيرات الهيكلية لصالح القطاع الصناعي في الاقتصاد.

٢- مؤشر السياسة المالية أما المؤشر الثاني X_2 وهو مؤشر السياسة المالية ويتمثل في نسبة الاتفاق الحكومي الاستهلاكي من الناتج المحلي الاجمالي يتضح من الإشارة الموجبة أن هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري وهى تتفق

أيضاً مع الأثر التوسعي للسياسة المالية حيث يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه الى زيادة الطلب على منتجات القطاع الصناعي، وتشير قيمة المعلمة $b_2 = 0.005183$ الى أن زيادة الانفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي ب ٠.٠٠٥١٨٣ وحدة .

٣- مؤشر التقلبات السياسية : أما المتغير الصوري D الذي يشير الى الثورة المصرية (٢٠١١) جاءت الإشارة سالبة كما هو متوقع مشيرة الى علاقة عكسية بين الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي صاحبت الثورة ومدى توافر بيئة الاستثمار المستقرة وبالتالي تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر عقب تلك الأحداث.

الختام

من التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري لصالح قطاع الصناعة اتضح أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري في كافة مجالات النشاط وفي القطاع الصناعي على وجه الخصوص لما له من آثار في زيادة الكفاءة الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد ورفع مستوى الخدمات المقدمة وسيادة روح المنافسة. وبتتبع نظري لتأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على الاقتصادات المضيفة يتبين أن قدرة الاقتصاد المصري على جذب مزيد من الاستثمارات يتطلب توفير مناخ الاستثمار المناسب من خلال العمل على:

- تحديث الأنظمة القضائية والتشريعية لضمان تذييل المعوقات أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية وإنجازها في أقصر وقت ممكن، وذلك بتوفير سياسات استثمارية تتسم بالشفافية والوضوح وتسهل إجراءات تراخيص النشاط الاستثماري، بالإضافة إلى تخفيض مستويات الضرائب حتى لا تؤثر على دخل الشركات وأرباحها وتخفض قيمة استثماراتها. وقد بدأت الحكومة المصرية في تعديل قانون الاستثمار وذلك بإصدار قانون الاستثمار الجديد ٢٠١٧م.
- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لرفع مستويات المعيشة ورفع متوسط دخل الفرد، حيث يؤدي عدم تنامي أجور الأفراد مع احتياجاتهم الضرورية إلى وجود فجوة بين الدخل وأسعار السلع والخدمات. وبالتالي، انتشار ظاهرة الفساد وتعطل حركة الإنتاج وهجرة

- الكفاءات إلى الخارج مما يعنى نقص العمالة الماهرة وانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- العمل على إصلاح ميزان المدفوعات وتقليل عجز الموازنة العامة حتى لا يتم اعتماد سياسات التجارة الخارجية التي قد لا تكون في صالح المستثمر الأجنبي مثل فرض القيود الجمركية وغير الجمركية، وفرض القيود على الصرف الأجنبي والحد من الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية.
- السعي إلى الانضمام إلى أكبر عدد من التكتلات التجارية والاقتصادية الدولية من أجل جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأعضاء في هذه التكتلات خاصة مع ضبط معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، حيث تنخفض الاستثمارات كلما زادت تقلبات سعر الصرف.
- العمل على تطوير الجهاز المصرفي وتنوع السياسات التمويلية لتشمل كلاً من النظام المصرفي، والذي يتميز بسرعة تقديم القروض وسرعة انتقال رؤوس الأموال، والأسواق المالية من خلال حيازة الأسهم والسندات، فكلما تنوعت طرق التمويل المتاحة كلما زادت جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمارات الأجنبية.
- تطوير تجهيزات البنية التحتية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها، بالإضافة إلى تطوير وتنفيذ الإطار التشريعي والتنظيمي لخدمات البنية الأساسية لتحسين نوعيتها وكفاءتها لدورها الهام في تحسين المناخ الاستثماري.

- دعم المؤسسات المحلية والموارد البشرية المؤهلة مما يزيد من قدرة مصر التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية مقارنة بتلك الدول التي تتميز بندرة مواردها البشرية مما يحفز الشركات العالمية على القيام بعمليات الاندماج والتملك والتعاون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مراجع البحث

المراجع العربية

- ١- أمينة زكى شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة ٧-٩ أبريل ١٩٩٤ م.
- ٢- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار ١/٩٩، الكويت.
- ٣- جيهان السيد (٢٠١٧)، الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر العدد الثاني ٤٥، ٢٠١٧ م.
- ٤- حسين عبد المطلب الأسرج، ٢٠١٧، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، الناشر حسين الأسرج
- ٥- خليل، أبو عطية، ١٩٩٤ م، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٣، ٤٤.
- ٦- عبد السلام أبو قحف (٢٠٠٣): الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ص: ١٥-٢٥
- ٧- علي عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠ م.

٨- قتيبة محمد صالح (٢٠٠٥) الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.

٩- كمال المنوفي، هناء خير الدين ، ليلى الخواجة وآخرون (٢٠٠٢): الاستثمارات الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٧٥ بتاريخ ١٣-٠١-٢٠٠٢

١٠- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، ٢٠٠٧، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية.

١١- محمد عبد العزيز عجمية، ومحمد على الليثي، (١٩٩٦)، التنمية الاقتصادية: مفهوما، نظرياتها، سياساتها، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

١٢- مفضى، طلال محمد (٢٠٠٠) تأثير الاستثمارات الأجنبية علي التغيرات الهيكلية أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.

١٣- مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ٢٤-٢٨ يناير ٢٠٠٤م.

References

1. Arena , Richard ,2002 , **The Contribution of Joseph Schumpeter to Economics** ,UK, Routledge
2. Choong, C., Yusop, Z. & Law S. (2010). **Private Capital Flows to Developing Countries: The Role of The Domestic Financial Sector**. Journal of the Asia Pacific Economy. 15(4), 509-529.
3. Copestak, James 1999, **THEORIES OF ECONOMIC Development** ,

- Department of Economics and International Development,
University of Bath, UK , August 2nd draft of an article for the
UNESCO Encyclopedia of the Life Sciences
4. **Foreign Direct Investment in Egypt** ,Anonymous Africa & Middle East Telecom; Jan 2007; 8, 1
 5. Gunaydin, I. & Tatoglu, E. (2005). **Does Foreign Direct Investment Promote Economic Growth? Evidence from Turkey.** The Multinational Business Review. 13(2), 89-106
 6. Hailu, Z.(2010)."**Impact of Foreign Direct Investment on Trade of African Countries.** International Journal of Economics and Finance. 2(3), 122-133.
 7. Lee, M. & Tcha, M. (2004). **The Color of Money: The Effects of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Transition Economies.** Review of World Economics 140(2), 211-229.
 8. Marr, A. (1997). **FDI Flows to Low Income Countries: A Review Of The Evidence.** Overseas Development Institute. 1997(3), 1-11.
 9. Mottaleb, A. (2007). **Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth in Developing Countries.** MPRA Munich Personal RePEc Archive. Paper Number 9457. Retrieved February 1, 2012.
 10. Robert F. Engle; C. W. J. Granger,(1987), "**Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing**", Econometrica , Vol. 55, No. 2. pp. 251-276.
 11. Sarah Hossam Elshafie (2017)**Measuring the impact of political risk, natural resource endowment and ownership advantage on foreign direct investment (FDI) Inflows in Egypt**". The Business and Management Review, Volume 8 Number 5 May 2017
 12. Neri, Salvadori (2003) **The Theory of Economic Growth**, UK, Edward Elgar publishers.
 13. Tamer Rady (2012) **FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND GROWTH: THEORY, EVIDENCE AND LESSONS FOR EGYPT**, Journal of International Business Research, Volume 11, Special Issue, Number 1.
 14. UNCTAD, **Foreign Direct Investment and Development**, UNCTAD /ITE /IIT/ 10 (VOL.1) , New York, 1999.